Social and economic dimensions of illegal immigration

الدكتور/ عبد الفتاح عبد الرحيم جبريل محمد المسماري

الملخص:

يشكل موضوع الهجرة غير الشرعية واحداً من أهم المواضيع التي تطفو على سطح المجتمعات البشرية ككل والمجتمعات العربية بشكل خاص، كونه يمس قضية جد مهمة وهي عملية دخول الأفراد للدول من غير إجراءات رسمية، حيث تمثل مسألة حساسة في المجالات الأمنية والسياسية والاجتماعية، لا سيما فيما يتصل بحفظ السيادة والأمن في المجتمع، ومن هذا المنطلق تمحور البحث حول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، وسوف تتطرق الورقة إلى عدة نقاط أساسية وهي: مفهوم الهجرة غير الشرعية: وأسبابها الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية، فضلاً عن استعراض آثارها الاجتماعية والنفسية على الفرد والأسرة والمجتمع، ومحاولة الربط بين ميدان علم الاجتماع والاقتصاد في دراسة هذه المشكلة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، من خلال السرد العلمي في طرح المادة العلمية بشكل منطقي وتسلسل الأفكار ذات العلاقة بالموضوع، وتم تقسيم البحث إلى عدة عناصر، تشمل: المقدمة التي تتضمن منهجية البحث، عناصر الموضوع وتفصيلاته، وأخيراً الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات، وقائمة المراجع التي تم استخدامها في البحث.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الآثار الاجتماعية.

Abstract:

The issue of illegal immigration constitutes one of the most important topics that surface on the surface of human societies as a whole and Arab societies in particular, as it touches on a very important issue, which is the process of individuals entering countries without official procedures, as it represents a sensitive issue in the security, political and social aspects, especially with regard to preserving... Sovereignty and security in society. From this standpoint, the research focused on the social and economic dimensions and their relationship to illegal immigration. The paper will address several basic points, which are:

The concept of illegal immigration: its social, cultural, and even political causes, in addition to reviewing its social and psychological effects on the individual, family, and society, and an attempt to link the field of sociology and economics in studying this problem. The study will use the descriptive analytical approach,

through scientific narration in presenting the scientific material. In a logical manner and sequence of ideas related to the topic, the research will be divided into several elements, including: the introduction, which includes the research methodology, the elements and details of the topic, and finally the conclusion, the most important results and recommendations, and the list of references that were used.

Keywords: Illegal immigration, social and economic factors, social impacts.

مقدمة

تعد الهجرة غير الشرعية واحدة من أبرز المشاكل التي تعاني منها جل المجتمعات الإنسانية في وقتنا الحاضر؛ نظراً لم تحمله من مضامين اقتصادية واجتماعية، وحتى سياسية تهدد استقرار المجتمعات، حيث إنه من المعروف أن يتنقل الأفراد من مكان لآخر أو من دولة إلى دولة أخرى، وغالباً ما يكون هذا التنقل راجعاً لأسباب معينة، إما دراسة أو علاج أو دورات تدريبية، ولكنها تتم بشكل شرعي منظم وفق القوانين الخاصة بالسفر من وإلى دول المغادرة والوصول، غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية في الدول، لاسيما في دول العالم الثالث، من انتشار الفقر والجريمة والحروب الطاحنة جعلت منها منطقة طرد للسكان الذين لا ينفكون يبحثون عن ملاذ آمن لهم ولأسرهم، مما يدفعهم إلى اتخاذ القرار بالفرار عن طريق القيام بمحاولة العبور إلى الدول المتقدمة في رحلات الموت عبر زوارق غير شرعية دون أي إجراءات سلامة، الأمر الذي خلّف العديد من الكوارث الإنسانية نتيجة غرق عدد كبير منهم، وقد أثرت الهجرة على الأوضاع الاجتماعية من حيث كثافة السكان ونقص الأيدي العاملة وفتح المجال أمام تجار البشر في ممارسة نشاطهم في الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين مقابل تسهيل عملية نقلهم من دولة إلى أخرى.

وقد تم التركيز على قضية الهجرة غير الشرعية لعدة أسباب، منها: كثرة الإقبال عليها من قبل الشباب بالدرجة الأولى، وتفاقم أعداد المهاجرين من سنة لأخرى بشكل ملفت، وإبراز دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في بلورة مشكلة الهجرة غير الشرعية ومدى العلاقة بينها وبين وضعية المجتمعات النامية، خاصة في الفترة الأخيرة بعد توتر العديد من الأوضاع الأمنية في الدول العربية بشكل عام وفي المجتمع الليبي بشكل خاص، حيث أصبحت ليبيا بوابة عبور للمهاجرين من مختلف دول الجوار والدول الأفريقية، مستغلين نشاط العصابات الإجرامية التي تعمل في مجال تهريب البشر والمتاجرة بهم، فالمجتمع الليبي يعاني من اختلال المنظومة الأمنية منذ فترة طويلة، الأمر الذي سهّل عملية استخدام الشواطئ الليبية للعبور إلى أروبا، فالموقع المهم للدولة الليبية جعلها بوابة سهلة للانطلاق منها إلى إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى، وقد قامت السلطات الليبية بعدة إجراءات للحد من تفاقم المشكلة ومحاولة تقليل موجات تدفق المهاجرين إليها ولكنها لم تنجح، بسبب قلة الإمكانيات والفراغ الأمني والسياسي.

وقد أثرت الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على المجتمع الليبي الذي يعاني على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، نتيجة ما مر به من حروب وانقسامات سياسية ألقت بظلالها على مختلف قطاعات الدولة، فالهجرة غير الشرعية لها آثار اجتماعية تتمثل في انتشار الأمراض والأوبئة بسبب دخول أفراد بشكل غير شرعي دون أي بروتوكول صحي، ودخول ثقافات غريبة عن المجتمع تعمل على إرباك القيم الاجتماعية السائدة، كذلك تخلق أقليات عرقية داخل الدولة تزيد مشاكل المجتمع على صعيد التواجد الاجتماعي للأفراد، كما أن للهجرة غير الشرعية آثار اقتصادية جد خطيرة تتمثل في انتشار البطالة وقلة الأيدي العاملة وزيادة نسبة المحرومين والمحتاجين، خاصة ممن فشلوا في عبور ليبيا وقرروا البقاء فيها، تكلف الحكومة المحلية إقامة مخيمات ومراكز للمهاجرين وتأمين كافة الخدمات لهم، من الغذاء والدواء والرعاية الصحية والاجتماعية، وعلى الصعيد السياسي والأمني تتسبب الهجرة غير الشرعية في زعزعة الأمن في المجتمع من خلال انتشار الجريمة والانحراف الأخلاقي، وتزيد من نشاط الجريمة المنظمة التي تعمل في

مجال تجارة البشر وغسيل الأموال، كما أنها تسهل تهريب العناصر الإرهابية والمتطرفة والتي تختار الدول غير المستقرة لتكون مركزاً أساسياً لها لتنفيذ عملياتها الإرهابية، لذلك أعطت الدول والمنظمات العالمية أهمية كبرى لهذه المشكلة التي أصبحت تهدد كافة المجتمعات المتقدمة.

وتهدف الورقة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية وتحديد مفهومها، كما تهدف إلى إبراز العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية، وأخيراً بيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية ومحاولة إيجاد بعض المقترحات للحد منها.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع، وترتيبها وسردها في صورة تسلسل علمي حسب عناصر الموضوع وتفصيلاته، وقد قسمت الورقة إلى المقدمة التي تضمنت صياغة الموضوع وأهدافه والمنهجية المتبعة، والمتن الذي تضمن عناصر الموضوع، والنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها، وأخيراً قائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها.

مفهوم الهجرة غير الشرعية:

هي هجرة دولية تتعارض مع الإطار القانوني للدولة الأصل، وهي عملية عبور لا تتوافر فيها التراخيص والوثائق القانونية التي تصرح بالدخول دون جواز سفر أو بجواز سفر ولكن من غير استخدامه للعبور. (بهون. 2018. ص8).

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها:

دخول الأفراد والجماعات المهاجرين إلى الدول دون تأشيرات وأذونات دخول رسمية مسبقة أو لاحقة، عن طريق عدة أساليب، إما عن طريق التسلل أو تزوير الوثائق والمستندات الرسمية، أو اللجوء إلى شبكات التهريب المختصة بالاتجار بالبشر. (طالب. 2018. ص138).

ومما سبق يمكننا القول أن الهجرة غير الشرعية هي رغبة الأفراد في مغادرة موطنهم الأصلي بشكل غير رسمي ودون أي إجراءات قانونية إلي دول أخرى، وقد ترجع هذه الهجرة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم، كما أنها هجرة غير مخطط لها مسبقاً بل تعتمد على المغامرة والجرأة في التحرك إلى خارج الحدود الرسمية للدولة الأم، معتمدين على ما يتوافر لديهم من إمكانيات.

أشكال الهجرة غير الشرعية:

1-الطرق البرية:

وتتم عن طريق تسلل الأفراد أو الجماعات عبر اجتياز الموانع والحواجز البرية، ما بين الدول المتقاربة والمتجاورة، كأمريكا والمكسيك على سبيل المثال، وغالباً ما تكون أصعب نتيجة سهولة مراقبتها من قبل الأجهزة الأمنية.

2-الطرق البحرية:

حيث يقوم المهاجرون بتجاوز مياه البحر، وباستخدام وسائل وآليات، حيث يخاطر سكان الدول الفقرة بالهروب في زوارق صغيرة للوصول إلى شواطئ الدول المتقدمة؛ بحثاً منهم عن حياة أفضل.

3-الطرق الجوية:

وتتم هذه الهجرة بشكل غير منتظم وهي صعبة للغاية نظراً للرقابة الصارمة في المطارات، وتعتمد بشكل أساسي على تزوير الوثائق والمستندات الخاصة بالأفراد بشكل دقيق حتى لا يتم اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين. (معمر. 2018. ص107).

يتضح من العرض السابق أن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على الطرق البحرية أو عن طريق زوارق الموت كما يطلق عليها الكثيرون، بل قد يقوم المهاجرون غير الشرعيين بالتسلل عن طريق المطارات باستخدام التزوير والخداع في المستندات الشخصية، بالرغم من صعوبة الهجرة عبر الجو، كما أن البعض الآخر يقوم بالهجرة غير الشرعية عن طريق البر، بالتعاون مع مهربي الحدود بمبالغ مالية ورشاوي تدفع لتسهيل عملية المرور، وأخيراً الهجرة البحرية وهي أكثر الأنواع شيوعاً في الفترة الأخيرة والتي تعد أسهلها في الاستخدام كونها تتيح فرص الهرب من الجهات الأمنية، ولكنها تكون أشدها خطورة لغرق الكثير من المهاجرين في البحر وموت عدد كبير منهم.

الاتفاقيات الدولية لحماية المهاجرين:

1-اتفاقية 143 أو الهجرة في أوضاع تعسفية وتعزيز تكافؤ فرص العمالة للمهاجرين، لسنة 1975، وهي تشمل المهاجرين في ظروف قاسية تعسفية، وتنص على المساواة في الفرص والمعاملة مع غير المهاجرين، واحترام حقوق الإنسان في الحصول على مستوى معيشي أفضل.

2-الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالهجرة من أجل العمل، والتي صدرت سنة 1939 وتم تعديلها سنة 1949، حيث تتعهد فيها الدول بتقديم إدارة مناسبة لتوفير خدمات مناسبة ومجانية لمساعدة المهاجرين وتوفير الرعاية الطبية، وعدم التمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين في المعاملة، من سكن وأجور والضمان الاجتماعي والضرائب وغيرها.

3-الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحق التنظيم لسنة 1988، والتي تعنى بالمهاجرين، وكذلك الاتفاقية 118 لسنة 1962 الخاصة بالمساواة في معاملة مواطني البلد والذين ليسوا من مواطني البلد في مجال الضمان الاجتماعي.

4-اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990، حيث أشارت الديباجة الخاصة بها إلى مجموعة من المواثيق التي تنص على حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الدولية، وأبرزها قرارات منظمة العدل الدولية، حيث نصت إلى إيجاد حل لقضية استغلال من لا يتوافرون على أوراق رسمية وقانونية لمنع الاتجار بهم وتوظيفهم في شبكات الإجرام والدعارة.

5-قرار الجمعية العامة 97/52، لسنة 1997، والذي خصص جزءا منه لأوضاع النساء في البلدان النامية، اللواتي يهاجرن لكسب العيش نتيجة الفقر والبطالة، كما أنها أصدرت مجموعة توصيات بشأن الهجرة من أجل العمل.

6-اتفاقية 2016، تبنت الأمم المتحدة بالإجماع نص الإعلان الخاص بالمهاجرين واللاجئين، وقد تم تكليف المفوضية السامية لاقتراح ميثاق عالمي للمهاجرين في سنة 2018، لدعمهم ومساعدتهم في الاندماج الاجتماعي في الدول الأخرى. (بهون. 2018. ص22).

يتبين لنا من خلال ما سبق أن مشكلة الهجرة غير الشرعية حازت على اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية التي أعطتها مساحة من أجندتها الإنسانية والاقتصادية للتعامل مع حيثياتها، حيث نجد جل الاتفاقيات الدولية تنص على دعم المهاجرين غير الشرعيين والتعاطف معهم ومساعدتهم، كونهم تركوا كل شيء وراءهم في موطنهم الأصلي، الأمر الذي يعطي حافزاً ودافعاً لتدفق المزيد من المهاجرين الآخرين، والذين أصبح لديهم شعور بأنهم لديهم حق شرعي في طلب حقوقهم من الدول التي يهاجرون إليها.

المداخل السسيولوجية لتفسير الهجرة غير الشرعية:

1-النظرية البنائية الوظيفية:

حيث تركز النظرية علة حدوث الخلل في أحد عناصر البناء الاجتماعي والمتمثلة في الأنظمة الاجتماعية المكونة له، مما ينجم عنه قصور في أداء أحد الأنظمة في القيام بواجبه بشكل صحيح، الأمر الذي يرتب عليه اختلال التوازن والاستقرار في المجتمع، ومن هذا المنطلق فالهجرة غير الشرعية في الدول التي يهاجر منها أفرادها لديها مشكلة في استيعاب شعوبها وتوفير حياة مستقرة لهم من خلال وجود كل الأنظمة الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي بشكل سليم، وأن فشلها هو من يدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية بحثاً عن حياة أفضل.

2-النظرية المادية:

والتي تركز على العوامل الاقتصادية كأساس لاستقرار المجتمع أو اختلال توازنه، حيث تؤكد على أهمية العامل المادي ورفع مستوى الدخل كأساس لسعادة الأفراد؛ والهجرة غير الشرعية حسب المنظور المادي نابعة من تدني مستوى المعيشة للمهاجر وانخفاض مستوى دخل الفرد، وانتشار البطالة، الأمر الذي يدفع بهم للهجرة للحصول على مستوى مادي ومعيشي أفضل له ولأسرته. (معمر. 2018. ص109).

من خلال عرض المنظور البنائي الوظيفي يتضح لنا أنه هناك خلل في البناء الاجتماعي والمتمثل في النظام الاقتصادي العاجز عن توفير مستوى مُرضي من المعيشة، الأمر الذي يدفع بأفراد المجتمع إلى إيجاد فرص أفضل هرباً من الفقر والجوع، كذلك فشل الأنظمة السياسية والاجتماعية في تلبية متطلعات الأفراد، مما يدفع بهم إلى التطلع إلى الدول الأخرى التي تمنح أفرادها فرصاً أفضل.

كما نجد المنظور المادي والذي يركز على الأساس المادي في تفسير المشكلات المجتمعية والذي يعد حسب هذا المنظور عاملاً أساسياً لاستقرار المجتمع وتوازنه.

إن المهاجرين غير الشرعيين يقومون بهذه المخاطرة عبر البحر نتيجة معاناتهم من الفقر والجوع والمرض وتدني مستوى المعيشة، مما يدفعهم إلى مغادرة بلدانهم للحصول على فرصة العيش الكريم، بعيداً عما تعانيه مجتمعاتهم الأصلية، أي إنهم مجبرون نتيجة العوز، فالعامل الاقتصادي حاسم حسب هذه النظرية في بلورة مشاكل المجتمع.

أسباب الهجرة غير الشرعية:

الأسباب الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية في مجموعة الظروف الاجتماعية والمعيشية ذات الطابع الاقتصادي للمهاجرين، والتي تدفعهم نحو اتخاذ قرار مغادرة بلادهم للبحث عن بلد آخر يجد فيه ظروفاً معيشية أفضل، فنجد جل المهاجرين غير الشرعيين يعانون من مشاكل انخفاض مستوى دخل الفرد والبطالة وقلة الموارد وندرة فرص العمل ذات المردود المالي المجزي، أو لتحسين الوضع الوظيفي والوصول لدرجات وظيفية أعلى، فهم يرون في الهجرة غير الشرعية رغم خطورتها طوق نجاة لهم للخروج من المعاناة المادية التي يعيشونها في بلدانهم. (شعبان. . ص6).

يمكننا القول أن العوامل الاقتصادية تشكل واحدة من أبرز الدوافع للتفكير في الهجرة غير الشرعية وخاصة في العالم الثالث، نظراً لما يعانيه مواطنوها من تردي الوضع المعيشي وانخفاض مستوى الدخل، وسوء أنظمة التشغيل والتوظيف في مختلف القطاعات، إضافة إلى انتشار الكساد الاقتصادي وغلاء المعيشة، وكثرة البطالة بأنواعها مما يجعلهم يفكرون بجدية في الهجرة غير الشرعية ومغادرة البلاد.

العوامل الاجتماعية:

وتتمثل في مجموعة الظروف الاجتماعية المحيطة بالمجتمع الذي يعيش فيه المهاجر، كالفقر والجوع وقلة فرص العيش الكريم، إضاقة إلى انعدام البيئة النظيفة التي تتوافر فيها النظافة والتغذية الجيدة، كما أن انتشار الجريمة وتفشي الأمراض وتدهور الأوضاع المعيشية بشكل عام يدفع بهم لمغادرة البلاد لعلهم يجدون ما ينقصهم في دول أخرى. (شعبان. ص6).

نستطيع القول أن العوامل الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تحفيز رغبة الهجرة غير الشرعية، حيث تتمثل في تخلف الحياة الاجتماعية، وانتشار الجهل والفقر والجريمة، والتخبط الثقافي في نسق القيم السائدة، وضعف مؤسسات المجتمع الرسمية في أداء وظيفتها، وتدني مستوى الخدمات العامة.

العوامل السياسية:

حيث تعد واحدة من أبرز ما يدفع الكثيرين من المهاجرين لمغادرة بلدانهم الأصلية، وذلك بسبب عدم اقتناعهم بالسيادة السياسية في بلادهم، أو بسبب قضايا سياسية تتعلق بنظام الحكم وشكله، إضاقة إلى الحروب واختلال الأمن وشعور الفرد بعدم الاستقرار، كذلك قد تكون الأسباب نابعة من مبدأ البحث عن مساحة أكبر تُعطَى فيما يتعلق بالحريات الشخصية واحترام حقوق الإنسان. (شعبان. . ص6).

وتشكل العوامل السياسية دافعاً كبيراً للهجرة غير الشرعية، خاصة في الدول التي تُنتهك حقوق الإنسان وتُقمع فيها الحريات، وتسود فيها الانقسامات السياسية، وتكثر فيها النزاعات المسلحة، كما أن الأزمات المتتالية على الصعيد الفردي والجماعي والتي تخلف الكثير من المعاناة للمواطنين الذين يبدؤون في البحث عن بيئة أكثر ملائمة لأفكارهم السياسية وطموحهم في الحصول على حياة أفضل.

عوامل تتصل بدولة الوصول:

وهي تختص بشكل مباشر بالدول الغربية المتقدمة والتي تعد أحد أهم الدوافع التي تجعل المهاجرين يخاطرون بحياتهم من أجل الوصول إليها، وتتمثل في السياسات الصارمة بخصوص الهجرة أو السفر إليها، فهي صعبة في عملية الحصول على تأشيرات الدخول والإقامة، وتجعل منها شبه مستحيلة، وعادة ما يرتبط الحصول على التأشيرة بأن يكون المتقدم لديه إمكانيات مادية عالية ومشاريع يستطيع تنفيذها كشرط أساسي للحصول على التأشيرة، وبالتالي فإن الفقراء ومحدودي الدخل هم أكثر المهاجرين لتحسين وضعهم المادي والاجتماعي، مما يجبرهم اللجوء إلى مهربي البشر وزوارق الموت، رغم وجود تشديد على الحدود البحرية، إلا أن المهربين يجدون طريقة ما للدخول، وكلما صعبت الطرق كلما زادت التكلفة المالية التي تدفع لمهربي البشر. (سهيلة. 2019. ص21).

وتعد دولة الوصول عاملاً أساسياً في توجيه الهجرة وحجمها من خلال الأنظمة السائدة فيها والقوانين المنظمة لعملية الهجرة، كما أن التدابير المتبعة فيها للتعامل مع المهاجرين هي معيار يتحكم في زيادة المهاجرين أو نقصانهم، فالدول التي يصعب الوصول إليها وفيها أنظمة تعمل على إرجاع المهاجرين وعزلهم غالباً ما يقل عدد المهاجرين إليها، أما الدول التي تقدم الدعم والرعاية الكاملة للمهاجرين يزداد الإقبال عليها وتصبح وجهة حقيقة للهجرة.

عوامل تتعلق بفترة ما بعد التغيير السياسي في ليبيا:

1-خيبة الأمل الكبيرة من الأداء السياسي والاقتصادي خلال السنوات بعد الثورات والتي ولدت العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

2-تردي الأوضاع المعيشية وتدهورها بشكل كبير مما عقّد وضعية الدولة وزاد من معاناة الأفراد داخل المجتمع.

3-تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجريمة واختلال الاستقرار الاجتماعي في المجتمع، وعجز الدولة عن إيجاد حلول لهذه المشاكل، إضافة إلى زيادة نشاط الجماعات الإرهابية.

4-ضبابية البرامج الاقتصادية والاجتماعية، وعدم وجود خطط مستقبلية واضحة تحفز أفراد المجتمع نحو التطلع إلى مستقبل أفضل.

5-انتشار الفوضى الاجتماعية والمتمثلة في كثرة الاعتصامات والمظاهرات، وأعمال الشغب والتخريب في المجتمع.

6-عدم استقرار المجتمع، وتفاقم المشاكل والتي تجعل الأفراد غير قادرين على العيش بشكل طبيعي، وبروز سلوكيات وممارسات اجتماعية مخيفة كالجهادية والتطرف في المجتمع، دون أي ردة فعل واضحة وجادة من الدولة. (السحباني، 2016، ص121).

من خلال عرض العوامل التي تبلورت في فترة ما بعد تغيير نظام الحكم في المجتمع الليبي يتضح لنا مدى الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دوراً سلبياً في حياة المجتمع، حيث خيبت مخرجات التغيير آمال الشعب، وقادتْه إلى دوّامه من الأزمات المعيشية والسياسية التي زادت من معاناة الأفراد في مختلف الجوانب، حيث حلت الفوضى الأمنية وانتشرت الجريمة واختل استقرار المجتمع، وتفاقمت الأزمات

الصحية وتدهورت الخدمات وشحت السيولة وظهر الإرهاب والتطرف، الأمر الذي جعل الكثير من أفراد المجتمع يفكرون في الهجرة غير الشرعية كأفضل قرار بعد فشل خيار التغيير، وذلك بالتزامن مع ضعف المنظومة الأمنية على الحدود والمعابر البحرية، وتعاطف الدول مع المجتمع الليبي، كلها عوامل مهّدت الطريق أمام المهاجرين لخوض غمار هذه التجربة.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

التعليم والهجرة غير الشرعية:

يؤثر المستوى التعليمي بشكل كبير في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، حيث نجد عديد المهاجرين غير الشرعيين من ذوي التعليم المنخفض أو المتوسط، ويوجد حتى من هو غير قادر على القراءة والكتابة، وخاصة في الدول الفقيرة، كونهم يعانون من مشاكل في إيجاد أنفسهم في مجتمعهم، ويرون أن الهجرة هي الحل الوحيد، بينما نجد الأكثر تعليماً أقل إقبالا على الهجرة غير الشرعية، فهم أكثر انسجاماً في المجتمع، وفي الوقت نفسه يسعون للهجرة بالشكل الرسمي أكثر كعقد عمل أو منحة دراسية. (السحباني، 2016، ص17).

ويعد التعليم عاملاً مهماً في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية من عدة جوانب، قد تتعلق بشكل مباشر بالإحباط أو الطموح في نفس الوقت، حيث نجد الأقرب إلى اتخاذ قرار الهجرة بزوارق الموت غالباً من هم من ذوي التعليم المنخفض أو غير المتعلم، كونه غير قادر على الحصول على وظيفة مرضية، على عكس من هم من ذوي التعليم العالي، حيث نجدهم ربما يفكرون في طرق أخرى للهجرة بواسطة أساليب أكثر أمناً، كطلب منحة دراسية أو فرصة عمل مع شركة أو مؤسسة علمية أو اجتماعية، لذلك فإن مستوى التعليم من شأنه أن يزيد أو يقلل من معدل المهاجرين طبقاً لمعايير أخرى تتداخل معه.

الخلفية الأسرية والهجرة غير الشرعية:

ترتبط الهجرة غير الشرعية بشكل كبير بالإرث الثقافي الأسري من حيث ثقافة الأسرة ونسق القيم السائدة فيها، فنجد الأسر التي تنحدر من خلفيات ريفية أقل تفكيراً في عملية الهجرة غير الشرعية، فالقيم الريفية غالباً ما تشجع على حب الوطن وعدم ترك الوالدين، وأقرب إلى التمسك بالدوافع الدينية التي تتعلق بالعيش مع المسلمين، وفي المقابل فإننا نجد الأسر ذات الخلفية الحضرية أقرب إلى ثقافة الهجرة غير الشرعية كونها تمتلك تقاليد ثقافية خاصة. (السحباني، 2016، ص18).

وتلعب الخلفية الأسرية أيضا دوراً جوهرياً من حيث ثقافة الأسرة في التعامل مع مشاكل ومتطلبات الحياة من حيث قبولها والتعايش معها، خاصة عندما تزرع قيم حب الوطن والكفاح والصبر على الصعوبات والعمل على تقبل الواقع، فكل هذه القيم لا تحفز على الهجرة، بينما نجد الأسرة التي لديها تقاليد اجتماعية وثقافية في تغيير مكان الإقامة، وعدم الانتماء إلى المكان الذي يلبي احتياجاتها وطموحها فنجد أفرادها مستعدين لاتخاذ قرار المغادرة مهما كانت الظروف.

مستوى الدخل والهجرة غير الشرعية:

تشكل مسألة انخفاض مستوى الدخل للفرد وتدهور مستوى المعيشة سبباً رئيسياً في ترسيخ فكرة الهجرة والمخاطرة عبر البحر للوصول لمكان أفضل، فالكثير من المهاجرين يرون أن عملية المجازفة لابد منها من أجل تحسين ظروفهم الاقتصادية التي عاشوها في بلدانهم الأصلية، فاغلب سكان الدول الفقيرة التي تعاني من مشاكل مادية يحاول سكانها الهجرة باستمرار. (السحباني، 2016، ص19).

غالبا ما يتطلع المهاجرون لتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية من خلال الهجرة غير الشرعية نظراً لعدم رضاهم عن وضعهم في موطنهم الأصلي، فالفقر وتدني مستوى المعيشة وشح فرص العمل وكثرة البطالة كلها عوامل تدفع بهم للمغادرة، لعلهم يجدون فرصاً أفضل لهم ولأسرهم.

البطالة والهجرة غير الشرعية:

يبحث المهاجرون بشكل عام عن تحسين أوضاعهم الاقتصادية، والحصول على فرص حياة أفضل، وهذه الرغبة ترتبط بشكل مباشر بنوعية العمل أو الوظيفة والأجور التي تجنى منها، حيث إن فقدان فرص العمل أو قلة المردود المادي للمهنة التي يقوم بها الفرد يجعله يفكر في تغييرها أو ربما ممارستها في مكان آخر، وهنا تظهر الرغبة في تغيير الواقع بأي طريقة مما يجعل خيار الهجرة غير الشرعية كأفضل خيار متاح. (علي. 2020. ص4).

أكبر دافع للمهاجرين هو الحصول على مردود مادي أفضل وأعلى مما يحصل عليه في بلده الأم، لذلك فقلة فرص العمل أو انعدامها في بعض الدول تدفع أفرادها وخاصة الشباب إلى إيجاد بديل أخر لصنع مستقبل أفضل، وسوف يكون هذا هو الخيار الأفضل أمامهم في ظل قلة إمكانياتهم المادية وصعوبة الحصول على تأشيرة دخول، فلا يجدون أمامهم إلا الهجرة غير الشرعية.

آثار الهجرة غير الشرعية:

آثار اقتصادية:

1-مغادرة أعداد كبيرة من السكان وخاصة من الحرفين والمزارعين، مما يخلق مشاكل في الأيدي العاملة مما يؤثر على القدرة الإنتاجية.

2-زيادة كبيرة في معدل الأجور المالية للعمالة المحلية نتيجة نقص الأيدي العاملة وزيادة الطلب عليها في الدولة.

3-تأثر العاملين في قطاعات الدولة وشعورهم بعدم الرضى نتيجة مقارنة أوضاعهم المعيشية والوظيفية مع أقرانهم ممن هاجروا ونجحوا في الحصول على فرص عمل أفضل.

4-فقدان المهاجرين للعديد من مهاراتهم وخبراتهم التي يقومون بها نتيجة تغييرهم لمهنتهم الأصلية، فهم عاجزون عن العودة إلى بلدانهم، وفي المقابل يكتفون بأي وظيفة أخرى لكسب العيش.

5-يُجري المهاجرون تحويلات مالية لبلدانهم الأصلية مما يؤدي إلى تضخم في الدولة الأم نتيجة نقل أنماط الإنفاق الاستهلاكي إليها دون مراعاة لعملية التوازن الاقتصادي الذي يقوم على أسس مالية رصينة. (تقرير الهجرة في العالم. 2020، ص33).

يتضح أن الهجرة غير الشرعية لها على الصعيد الاقتصادي آثار كبيرة، فهي تؤدي إلى نقص الأيدي العاملة في دولة المغادرة، وتكدسها في دولة الوصول، كما أن تسببها بمشاكل في نظام الأجور المعمول به خلق نوعاً من الشعور بعدم الرضا الوظيفي لدى العاملين بمختلف القطاعات نتيجة التفكير في الامتيازات التي تقدمها دول أخرى، وكذلك مغادرة عدد كبير من الحرفين والعمال وهم غالباً أكثر الفئات إقبالا على الهجرة.

الآثار الاجتماعية:

1-الزواج بالأجنبيات نتيجة البحث عن أي وسيلة لضمان الاستقرار والشعور بالأمن في الدولة التي هاجر إليها لدعم بقائه فيها.

2-اختلال الهرم السكاني في كلا الدولتين المهاجر إليها والمهاجر منها، ففي الدولة المهاجر إليها تعمل الهجرة غير الشرعية على زيادة عدد الذكور على حساب الإناث، كما أنها تخلق مشكلة نوعية في الدولة المهاجر منها والتي تتمثل في انخفاض عدد الذكور فيها.

3-ظهور الأقليات وهي تكون مجموعات صغيرة تنطوي على نفسها بخصائص ثقافية خاصة بها تحاول الحفاظ عليها.

4-حدوث العديد من المشاكل الاجتماعية على الصعيد الأسري، فغياب الزوج عن أسرته مدة طويلة نتيجة الهجرة يخلف الكثير من المشاكل الزوجية.

5-تزايد نسب الهجر والطلاق بين الأزواج نتيجة الغياب الطويل لرب الأسرة عن البيت وعن أسرته.

6-تأثر معدلات الخصوبة وخاصة عند الرجال نتيجة ممارسة أعمال ضارة بصحتهم وتعرضهم لإصابات خطيرة، كما أن غياب الزوج يقلل فرص الإنجاب نتيجة عدم ممارسة الزوجين حياتهم الطبيعية. (رشيد. 2012. ص48).

ومما سبق نستطيع القول أن الهجرة غير الشرعية تسهم في خلق العديد من المشاكل الاجتماعية خاصة على الصعيد الأسري، فهي تسبب التفكك الأسري وحدوث حالات الهجر والطلاق، كما تؤدي إلى فقدان بعض الأسر للأب بسبب الغرق أو الرغبة في عدم العودة، إضافة إلى مشاكل في معدلات الإنجاب وتوازن الهرم السكاني، فعدد الإناث قد يفوق الذكور بسبب مغادرتهم البلاد.

الآثار الأمنية:

1-تهديد الأمن العام والمتمثل في ظواهر العنف والتدمير من قبل الأقليات، وحدوث المظاهرات والاضرابات المتكررة لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمطالبة بالعدالة الاجتماعية.

2-تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال تخريبية تعمل على زعزعة الأمن داخل البلاد.

3-تزايد معدل الجريمة بشكل عام وجريمة الاتجار بالبشر بشكل خاص، وتعد بيئة خصبة لعصابات المافيا التي تستغل المهاجرين بالخداع والقمع الجسدي.

4-انتشار المكاتب غير الشرعية التي تعمل خارج سلطة الدولة والتي تمارس النصب والاحتيال على المهاجرين وترسلهم في زوارق الموت.

5-ظهور جرائم السوق السوداء وجرائم النقد التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية.

6-ظهور عمليات النصب والتهريب والغش التجاري، إضافة إلى عمليات غسيل الأموال وتجارة المخدرات وتدمير البلاد. (غربي49. ص51).

تلعب الهجرة غير الشرعية دوراً كبيراً في خلق مشاكل للمجتمع على الصعيد الأمني، فهي قد تسبب في زعزعة الأمن، وقد تسبب انتشار مظاهر العنف والجريمة، حيث غالباً ما ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة والتفسخ الأخلاقي، فهي مادة أساسية لدى العصابات التي تتاجر بالبشر والمخدرات، كما أنها واحدة من أهم وسائل تسلل الجماعات الإرهابية والمتطرفة والتي تجدها أسهل الطرق للوصول لأوروبا.

آثار الهجرة غير الشرعية حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة:

1-تعمل غير الشرعية على ازدياد السكان في مناطق الجذب وفي نفس الوقت تقلل من كثافة السكان في مناطق أخرى.

2-زيادة التحويلات المالية وتدفقها إلى مناطق أخرى من العالم مما يسبب مشاكل مادية وتضخم في معدلات الإنفاق والأرصدة المالية للدول.

3-زيادة طلبات اللجوء الإنساني، وارتفاع نسبة اللاجئين الذين يحتاجون إلى رعاية شاملة مما يعرض الدول المستقبلة للمهاجرين لمشاكل كبيرة.

4-زيادة عدد المشردين في مناطق النزاع والحروب مما يزيد من أعداد المهاجرين غير الشرعيين هرباً من ويلات الحروب الطاحنة.

5-تعد الهجرة محدداً رئيسياً لتغير شكل الهرم السكاني في عدة بلدان وخاصة تلك التي تكون على مستوى عالٍ من الرقي الاجتماعي والاقتصادي.

6-هناك ترابط بين المشاكل الأمنية التي تتعلق بالإرهاب وانتشار الجريمة بشتى أشكالها وبين الهجرة غير الشرعية، وخاصة جريمة الاتجار بالبشر. (ماكوليف، 2020، ص6).

يتضح من خلال تقرير المنظمة الدولية حجم المشاكل التي تنجم عن تدفق أعداد المهاجرين إلى الدول من عدة جوانب تتعلق باستقرار المجتمع من جهة، وأخرى تمس جوانب أمنيه وسياسية من جهة أخرى، كذلك تعد الهجرة غير الشرعية عاملاً سلبياً في دعم استقرار المجتمع كونها تخلق فئات وأقليات مختلفة ثقافياً عن الإطار العام للمجتمع، كما تسهم في نقص فرص العمل وغلاء الأسعار، وزيادة عدد الفقراء والمشردين الذين يتوجب على الدولة تقديم الرعاية لهم، كما تعمل الهجرة غير الشرعية على خلق مناخ مناسب لأنشطة العصابات الإجرامية التي تستغل المهاجرين الراغبين في العبور إلى دول أخرى وخاصة أوروبا.

عرض النتائج:

من خلال العرض السابق لموضوع الهجرة غير الشرعية توصلت الورقة لمجموعة من النتائج تم إيجازها في الآتي:

1-الهجرة غير الشرعية هي رغبة الأفراد في مغادرة موطنهم الأصلي إلى دول أخرى بشكل غير رسمي، ودون أي إجراءات قانونية، وقد ترجع هذه الهجرة إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم.

2-إن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على الطرق البحرية أو عن طريق زوارق الموت كما يطلق عليها الكثيرون، بل قد يقوم المهاجرون غير الشرعيين بالتسلل عن طريق المطارات باستخدام التزوير والخداع في المستندات الشخصية.

3-مشكلة الهجرة غير الشرعية حازت على اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية التي أعطتها مساحة من أجندتها الإنسانية والاقتصادية للتعامل مع حيثياتها، حيث نجد جل الاتفاقيات الدولية تنص على دعم المهاجرين غير الشرعيين والتعاطف معهم ومساعدتهم، كونهم تركوا كل شيء وراءهم في موطنهم الأصلي.

4-تعكس الهجرة غير الشرعية خللاً في البناء الاجتماعي والنظام الاقتصادي العاجز عن توفير مستوى مرضٍ من المعيشة، الأمر الذي يدفع بأفراد المجتمع إلى إيجاد فرص أفضل هرباً من الفقر والجوع، كذلك فشل الأنظمة السياسية والاجتماعية في تلبية متطلعات الأفراد مما يدفع بهم إلى التطلع للهجرة إلى الدول الأخرى.

5-المهاجرون غير الشرعيين يقومون بهذه المخاطرة عبر البحر نتيجة معاناتهم من انتشار الفقر والجوع والمرض وتدني مستوى المعيشة، مما يدفعهم إلى مغادرة بلدانهم للحصول على فرصة العيش الكريمٍ، بعيداً عما تعانيه مجتمعاتهم الأصلية.

6-العوامل الاقتصادية تشكل واحدة من أبرز الدوافع للتفكير في الهجرة غير الشرعية وخاصة في العالم الثالث، نظراً لم يعانيه مواطنوها من تردي الوضع المعيشي وانخفاض مستوى الدخل، وسوء أنظمة التشغيل والتوظيف في مختلف القطاعات، إضافة إلى انتشار الكساد الاقتصادي وغلاء المعيشة.

7-العوامل الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تحفيز رغبة الهجرة غير الشرعية، حيث تتمثل في تخلف الحياة الاجتماعية، وانتشار الجهل والفقر والجريمة، والتخبط الثقافي في نسق القيم السائدة وضعف مؤسسات المجتمع الرسمية في أداء وظيفتها، وتدني مستوى الخدمات العامة.

8-تشكل العوامل السياسية دافعاً كبيراً للهجرة غير الشرعية، خاصة في الدول التي تُنتهك فيها حقوق الإنسان وتُقمع فيها الحريات، وتسود فيها الانقسامات السياسية وتكثر فيها النزاعات المسلحة، كما أن الأزمات المتتالية على الصعيد الفردي والجماعي والتي تخلف الكثير من المعاناة للمواطنين الذين يبدؤون في البحث عن بيئة أكثر ملائمة لأفكارهم السياسية وطموحهم في الحصول على حياة أفضل.

9-تمثل دولة الوصول عاملاً أساسياً في توجيه الهجرة وحجمها من خلال الأنظمة السائدة فيها والقوانين المنظمة لعملية الهجرة، كما أن التدابير المتبعة فيها للتعامل مع المهاجرين هي معيار يتحكم في زيادة أو نقصان المهاجرين، فالدول التي يصعب الوصول إليها وفيها أنظمة تعمل على إرجاع المهاجرين وعزلهم غالباً ما يقل عدد المهاجرين إليها.

10-شكلت فترة ما بعد تغيير نظام الحكم في المجتمع الليبي مرحلة ظهرت فيها العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دوراً سلبياً في حياة المجتمع، حيث خيبت مخرجات التغيير آمال الشعب، وقادتْه إلى دوامة من الأزمات المعيشية والسياسية زادت من معاناة الأفراد في مختلف الجوانب، حيث حلت الفوضى الأمنية وانتشرت الجريمة واختل استقرار المجتمع.

11-التعليم عامل مهم في اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية من عدة جوانب قد تتعلق بشكل مباشر بالإحباط أو الطموح في نفس الوقت، حيث نجد الأقرب إلى اتخاذ قرار الهجرة بزوارق الموت غالباً من هم من ذوي التعليم المنخفض أو غير المتعلم كونه غير قادر على الحصول على وظيفة مرضية، على عكس من هم من ذوي التعليم العالي حيث نجدهم ربما يفكرون بطرق أخرى للهجرة.

12-تلعب الخلفية الأسرية أيضاً دوراً جوهرياً من حيث ثقافة الأسرة في التعامل مع مشاكل ومتطلبات الحياة من حيث قبولها والتعايش معها، خاصة عندما تزرع قيم حب الوطن والكفاح والصبر على الصعوبات والعمل على تقبل الواقع، فكل هذه القيم لا تحفز على الهجرة.

13-يتطلع المهاجرون لتحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية من خلال الهجرة غير الشرعية نظراً لعدم رضاهم عن وضعهم في موطنهم الأصلي، فالفقر وتدني مستوى المعيشة وشح فرص العمل وكثرة البطالة كلها عوامل تدفع بهم للمغادرة لعلهم يجدون فرصاً أفضل لهم ولأسرهم.

14-الهجرة غير الشرعية لها على الصعيد الاقتصادي آثار كبيرة، فهي تعمل على نقص الأيدي العاملة في دول المغادرة، وتعمل على تكدسها في دول الوصول، كما أنها تسبب مشاكل في نظام الأجور المعمول به.

15-الهجرة غير الشرعية تسهم في خلق الكثير من المشاكل الاجتماعية خاصة على الصعيد الأسري، فهي تسبب التفكك الأسري وحدوث حالات الهجر والطلاق، كما تؤدي إلى فقدان الكثير من الأسر للأب بسبب الغرق أو الرغبة في عدم العودة.

16-تنجم عن تدفق أعداد المهاجرين إلى الدول مشاكل من عدة جوانب تتعلق باستقرار المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تمس جوانب أمنية وسياسية، كذلك تعد الهجرة غير الشرعية عاملاً سلبياً في دعم استقرار المجتمع كونها تخلق فئات وأقليات مختلفة ثقافياً عن الإطار العام للمجتمع.

التوصيات:

1-زيادة الاهتمام بالأجهزة الأمنية بشكل كبير من خلال دعم مؤسساتها لتعزيز قدراتها في مواجهة كافة الجرائم التي ترتكب في حق المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع، والعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل علمي رصين.

2-إقامة الندوات التوعوية للتعريف بالهجرة غير الشرعية ومدى خطورتها على الفرد والمجتمع والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها.

3-تعديل القوانين والتشريعات بما يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم هذه الأيام في مجال الهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل معها والحد من آثارها، خاصة عمليات غسل الأموال وغيرها والتي تعمل على خلق مشاكل مالية من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تنجم عن الهجرة غير الشرعية.

4-تفعيل الاتفاقيات الدولية في المجتمعات التي تعاني من تدفق المهاجرين إليها حتى يتسنى لها مكافحة الهجرة غير الشرعية من الداخل والخارج.

5-ضرورة إشراك جميع مؤسسات المجتمع في عملية خلق الوعي لدى الشباب بشكل خاص وكافة أفراد المجتمع بشكل عام بالآثار السلبية للهجرة غير الشرعية، وإقناعهم بأهمية دور الأسرة في الحد منها.

6-دراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وعلاقتها بتزايد حجم الهجرة غير الشرعية.

7-إجراء البحوث والدراسات في مجال الهجرة غير الشرعية وآثارها على الفرد والمجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها في دول العالم الثالث.

8-توفير فرص العمل لكافة أفراد المجتمع، ومحاولة تحسين مستوى المعيشة ودعم الأفراد كي يتم تلبية احتياجاتهم، مما يقلل من تفكيرهم في الهجرة.

المراجع:

1-حمدي شعبان. الهجرة غير مشروعة. مركز الإعلام الأمني. 15 نوفمبر. 2000.

2-عبد الستار السحباني. الشباب والهجرة غير النظامية في تونس. منظمة روزا لكسمبورغ. 2016.

3-عبد الكريم علي. الهجرة غير الشرعية جريمة متعددة الأبعاد. مؤتمر الهجرة غير الشرعية. وزارة الداخلية. بنغازي. 2020.

4-ساعد رشيد. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد خيضر. 2012.

5-ماكوليف. الهجرة غير الشرعية في العالم الثالث. دار الكتاب. 2007.

6-محمد بهون. المغرب والهجرة من العبور إلى الاستقبال. رسالة ماجستير. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله. 2017.

7-محمد غربي. الهجرة غير الشرعية. دار الروافد الثقافية للنشر. الجزائر. ط1. 2014.

8-محمد معمر. حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر 2019.

9-نيبوس سهيلة. الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر. جامعة بومرداس. الجزائر. 2019.

10-هاني رمضان طالب. الهجرة العالمية المفهوم والأبعاد. المؤتمر الدولي الأول للهجرة. 2020.

11-تقرير الهجرة في العالم. المنظمة الدولية للهجرة. أماندا نيرو. 2020.